

Distr.: General  
12 July 2006  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الستون

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة  
وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة السادسة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد علييف . . . . . (أذربيجان)

## المحتويات

البند ٣٢ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من  
جميع نواحي هذه العمليات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد  
أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing  
.Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

**البند ٣٢ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع) (A/C.4/60/19; A/C.4/60/L.19)**

٤ - وبالنسبة للسلوك والانضباط، شدد التقرير على مسؤولية المديرين والقادة في منع حدوث استغلال جنسي وإيذاء جنسي. ودعا الأمانة العامة لإعداد استراتيجية لمساعدة الضحايا، وتقديم مقترح بشأن ضباط التحقيق الوطنيين، وإعداد نموذج منقح لمذكرة تفاهم. وكما جاء في التقرير، قررت اللجنة أيضاً إنشاء فريق خبراء عامل مخصص للنظر في هذه الوثائق وعقد دورة مدتها يوم واحد للنظر في المشورة التي سيقدمها فريق الخبراء قبل اختتام دورة الجمعية العامة الستين.

٥ - ونظرت اللجنة الخاصة، في دورتها المعقودة في عام ٢٠٠٦، في ثلاثة خيارات لتعزيز قدرات يمكن نشرها بسرعة، تمثلت في: وجود احتياطي استراتيجي، وقدرات إقليمية دعماً لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، والتعاون بين البعثات. وينبغي أن تقدم الأمانة العامة مقترحات في هذا الصدد، قبل انعقاد دورة الجمعية العامة الحادية والستين. وأيدت اللجنة الخاصة أيضاً إنشاء قوة شرطة دائمة، وطلبت من الأمين العام استعراض هذه القوة في نهاية السنة الأولى من عملها.

٦ - وقال إن التقرير شدد على أهمية وضع استراتيجيات متسقة لعمليات حفظ السلام المعقدة، ومعالجة مسائل سيادة القانون والأطفال والمنظور الجنساني وفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والإعلام. ودعا التقرير أيضاً المجتمع المانح إلى تقديم التزامات طويلة الأجل لدعم برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وفي هذا الصدد، رحب بالتقدم الذي أحرز في تطبيق معايير الإدماج. فضلاً عن ذلك، طلبت اللجنة الخاصة من إدارة عمليات حفظ السلام القيام بعملية مماثلة لوضع سياسات مشتركة فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن.

١ - لفت الرئيس الانتباه إلى تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، الوارد في الوثيقة A/60/19. وقد رحبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٨١/٥٩، المؤرخ ٢٩ آذار/ مارس ٢٠٠٥، بتقرير اللجنة الخاصة السابق؛ وأيدت مقترحاتها وتوصياتها واستنتاجاتها؛ وقررت أن تواصل اللجنة الخاصة جهودها لإجراء استعراض شامل لعمليات حفظ السلام من جميع نواحيها.

٢ - وفي هذا الصدد، استعرضت اللجنة الخاصة، في دورتها السابقة المعقودة في الفترة ٢٧ شباط/فبراير إلى ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٦، تنفيذ مقترحاتها السابقة ونظرت في مقترحات جديدة لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على النهوض بمسؤولياتها في ميدان عمليات حفظ السلام. ووردت هذه المقترحات في الفقرات ٢٨ إلى ١٨٨ من التقرير المعروض على اللجنة الخاصة.

٣ - السيد عادل (مصر): المقرر: قال إن تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام يولي أهمية قصوى لسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، ويدعو إلى وضع مبادئ توجيهية وإجراءات أوضح لتشاطر المعلومات بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات. وطلبت اللجنة الخاصة في التقرير من إدارة عمليات حفظ السلام زيادة قدرة البعثات الميدانية على استخدام تكنولوجيا المعلومات لضمان توزيع المعلومات على القادة الميدانيين بتوقيت جيد وعلى نحو فعال.

دورها القادمة. فضلاً عن ذلك، أبرزت اللجنة الخاصة ما لتوفير قدرات مدنية بتوقيت جيد من أهمية بالغة لنجاح عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وطلبت من الأمانة العامة تقديم مقترحات في دورة اللجنة الخاصة القادمة لضمان نشر موظفين مدنيين بتوقيت جيد.

١١ - وشدد التقرير على ضرورة تقديم تدريب مناسب للعاملين في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ورحبت اللجنة الخاصة بإنشاء دائرة تدريب متكاملة في إدارة عمليات حفظ السلام، وتطلعت إلى وضع استراتيجية تدريب متكاملة تشكل الأساس لتقديم التدريب للشرطة والعسكريين والمدنيين. ولاحظت أيضاً المقترح الرامي لإنشاء مجلس لاعتماد التدريب لاعتماد دورات تدريب العسكريين والشرطة التي تقدمها البلدان المساهمة بقوات.

١٢ - أخيراً، أوصت اللجنة في تقريرها أن تعطي الأمانة العامة، في استعراض الموارد القادم، الأولوية للقواعد المالية وقواعد المشتريات بالنسبة للعمليات المعقدة. وحثت جميع الدول الأعضاء على دفع مساهماتها بالكامل في الوقت المحدد ودون شروط. ومع أنه طرأ تحسن مستمر في معالجة حالات التأخير في تسديد التعويض والمطالبات، تشعر اللجنة الخاصة بالقلق لأن بعض المساهمين كانوا لا يزالون بانتظار تعويضهم عن مشاركتهم في بعثات لا تزال مستمرة وأخرى جرى إنهاؤها.

مشروع القرار A/C.4/60/L.19

١٣ - لفت الرئيس الانتباه إلى مشروع القرار A/C.4/60/L.19، المعنون "استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العملية".

١٤ - قال السيد عادل (مصر)، المقرر، بموجب مشروع القرار، سترحب الجمعية العامة بتقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام؛ وستؤيد المقترحات والتوصيات

٧ - وأضاف أن اللجنة الخاصة دعت في تقريرها إدارة عمليات حفظ السلام إلى التأكد من أن لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تأثيراً إيجابياً على الاقتصادات المحلية، إلى أقصى حد ممكن، وإلى التأكيد على الملكية المحلية فيما يتعلق بأنشطة بناء السلام. ورحب التقرير أيضاً بإنشاء لجنة بناء السلام وشجع إدارة عمليات حفظ السلام على التعاون في العمل مع مكتب دعم بناء السلام.

٨ - ومضى قائلاً، إن اللجنة الخاصة أحاطت علماً ببرنامج الأمين العام لإصلاح عمليات حفظ السلام وإنها تتطلع إلى مناقشة ميادين الإصلاح الخمسة: الشراكات، والعقيدة، والناس، والتنظيم، والموارد. ورحب التقرير بمقترح إدارة عمليات حفظ السلام الرامي إلى وضع إطار توجيهي وعقيدة ميداني، ملاحظاً أن الفهم الموحد للمصطلحات ضروري لتشجيع الأخذ بنهج مشتركة. وشدد أيضاً على أهمية إدماج أفضل الممارسات والدروس المستفادة في التخطيط وفي تسيير أعمال البعثات الراهنة والمستقبلية.

٩ - ومضى قائلاً، بالنسبة للتعاون مع الترتيبات الإقليمية، رحبت اللجنة الخاصة بمقترح الأمين العام الذي يدعو إلى تجاوز مناقشة الأطر الممكنة للتعاون وتنفيذ طرائق ملموسة للتعاون الميداني. ورحبت اللجنة الخاصة أيضاً بمقترح إدارة عمليات حفظ السلام الذي يدعو إلى إنشاء قدرة مخصصة لدعم تعزيز القدرات الأفريقية في ميدان عمليات حفظ السلام.

١٠ - وقال إن اللجنة الخاصة تعتبر شؤون الموظفين مسألة هامة. ومما له أهمية خاصة ضرورة توفير آفاق وظيفية يمكن التنبؤ بها للموظفين المدنيين المحترفين في مقر الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام. وأضاف أن اللجنة الخاصة طلبت من الأمين العام دراسة التحديات التي ينطوي عليها إنشاء هيكل وظيفي، وتقديم مقترحات ذات صلة للجنة الخاصة في

- ٢٠ - اعتمد مشروع القرار A/C.4/60/L.19.
- ٢١ - قال السيد كارل (النمسا): متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي، نظراً للزيادة الكبيرة في عدد عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على مدى العقد الماضي، فإن من المستصوب جداً إعادة فحص أساليب عمل اللجنة الخاصة. ويوجد حالياً نحو ٩٠.٠٠٠ من المدنيين والعسكريين والشرطة العاملين في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، موزعين ميدانياً في ١٥ بعثة من بعثات حفظ السلام. ولذلك، ينبغي أن تركز اللجنة الخاصة أكثر من دورة واحدة سنوياً لمناقشة مسائل حفظ السلام.
- ٢٢ - وينبغي أن تخصص اللجنة الخاصة مزيداً من الوقت لمناقشة المواضيع، بدلاً من مجرد إعداد التقارير. ولذلك، ينبغي تقصير مدة انعقاد دورة اللجنة الخاصة التي تعقد في الربيع، مع استمرار التركيز على إعداد تقرير يستعرض عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وعندئذٍ، يمكن تخصيص الوقت الذي جرى توفيره لدورات إضافية قصيرة تخصص لمناقشة المسائل الموضوعية الخاصة بعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة مناقشة أعمق.
- ٢٣ - استنكرت السيدة العلوي (المغرب): التي تحدثت باسم حركة عدم الانحياز، التأخير في توزيع تقرير اللجنة الخاصة باللغات الرسمية للمنظمة. وقد اتخذت حركة عدم الانحياز موقفاً من أسباب التأخير، وطلبت من الأمين العام المساعد لشؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات التأكد من صدور التقرير بالكامل.
- ٢٤ - وقد لاحظت حركة عدم الانحياز رد الأمين العام المساعد الذي يفيد بأن التقرير سيوزع بالصيغة التي اعتمدها اللجنة الخاصة، وأن التقرير قد وُزِع بالفعل وفقاً لذلك. وأضافت أن حركة عدم الانحياز ترغب في لفت انتباه الأمانة العامة إلى ضرورة أن تُوزَع جميع الوثائق التي تقدم لتُنظر فيها
- والاستنتاجات الواردة في التقرير؛ وستحث الدول الأعضاء والأمانة العامة وأجهزة الأمم المتحدة المختصة على اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذها. وستكرر الجمعية التشديد على طرائق المشاركة في اللجنة الخاصة، وتقرر أن تواصل اللجنة الخاصة الجهود التي تبذلها لإجراء استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات، واستعراض تنفيذ المقترحات السابقة، والنظر في أية مقترحات جديدة. أخيراً، ستطلب الجمعية من اللجنة الخاصة تقديم تقرير عن أعمالها في دورة الجمعية الحادية والستين.
- ١٥ - قال الرئيس إنه يفهم أن اللجنة الخاصة ترغب في البت في مشروع القرار.
- ١٦ - تقرر ذلك.
- ١٧ - قال السيد زانغ (أمين اللجنة): إن الجمعية العامة، بموجب أحكام الفقرة ٢ من مشروع القرار A/C.4/60/L.19، تؤيد مقترحات اللجنة الخاصة وتوصياتها واستنتاجاتها الواردة في الفقرات ٢٨ إلى ١٨٨ من تقريرها. وإذا اعتمدت الجمعية مشروع القرار، فإن تنفيذ بعض توصيات اللجنة الخاصة يتطلب موارد جرى النظر فيها في سياق ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام أثناء الفترة ١ تموز/ يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٧.
- ١٨ - فضلاً عن ذلك، فإن الآثار المترتبة في الميزانية على بعض توصيات اللجنة الخاصة في الميزانية ستحتاج إلى مزيد من الدراسة، وإن هذا التأثير، إن وجد، سيؤخذ في الحسبان في ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام اللاحقة. وبالتالي، فإن اعتماد مشروع القرار لا يؤدي إلى أية تأثيرات مالية في المرحلة الراهنة.
- ١٩ - قال الرئيس إن مقدمي مشروع القرار أعربوا عن رغبتهم في أن تعتمد اللجنة مشروع القرار دون تصويت.

الدول الأعضاء، على هيئة مطبوعة، من خلال القنوات العادية، وأن توجه إلى رؤساء بعثات الأمم المتحدة. ولا يمكن أبداً أن تحل النسخ الإلكترونية من التقارير محل توزيع الوثائق المطبوعة من خلال القنوات الرسمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.

---